بعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة
الي شي منهما قوله وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة قوله حد كل
واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بوجه الحصر ان الحرف لفظ مفرد لا
لا يستقل بالمفهومية والاسم لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ولا يدل بهيئته
علي احد الازمنة الثلاثة والفعل لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ويدل بهيئته علي احد
الازمنة الثلاثة فاللفظ المفرد مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف يمتاز عن ما
اخويه بعدم الاستقلال بالمفهومية والفعل يمتاز عن الحرف بما الاستقلال بالمفهومية
وعن الاسم بالدلالة بهيئته علي احد الازمنة الثلاثة والاسم يمتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الدلالة بهيئته علي احد الازمنة الثلاثة فنعلم لكل واحد منها معرف
جامع الافراده ومانع من دخول غيرها وليس المراد بالحد عند الادبا الا المعرف الجامع
المانع ولله در المصنف حيث اشار الي حدودها في ضمن دليل الحصر تنبيه علي انها بقوله
وقد علم بذلك ليكون كلامه مفيدا للذكي وغيره بنا علي تفاوت الطباع قوله لانه لا يخلو
اي لان ما صدق الفعل لا يخلو بحسب الاستقرا لما وجد في الخارج من ذلك قوله علي الاستقبال
اي علي المستقبل قوله الثاني الماضي فان قيل يرد عليه انه صادق علي المضارع المجزوم
بلم وعلي المضارع في سياق لو وغير صادق علي الماضي بعد اداة شرط فالجواب عن
الاول ان دلالته علي المضي عارض نشا من لم ولو وعن الثاني ان دلالته علي
الاستقبال امر عارض نشا من اداة الشرط والاعتبار لاصل الوضع قوله
والاول الامر اعلم ان استقبالية زمن الامر انما هي باعتبار الحدث المامور بايقاعه
واما باعتبار كون الامر انشا فظاهر قول ابن مالك الانشا هو ايقاع معني بلفظ
يقارنه في الوجود ان كل انشا له زمن حالي من حيث كونه انشا وان من الانشا
ما حدثه مسند الي المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعت واشتريت وهذا حالي لا غير
وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الي غير المتكلم باللفظ الانشائي
وهو الامر وهذا له زمانان حالي من حيث الانشا ومستقبل وهو من حيث
الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول قوله ولا يعمل يعني ان
هذا حقه وقاعدته فلا يرد النقض بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس
مع اشتراكهما بين الاسما والافعال قوله وانما تكون هل مشتركة اذا لم يكن
في حيزها فعل قد يقال لا حاجة الي هذا لان هل بالنظر الي ذاتها مشتركة والاختصاص
بالفعل فيما ذكر امر عارض قوله فان كان في حيزها فعل فتختص به السر في ذلك ما قاله
الرضي وغيره ان اصل هل ان تكون بمعني قد كما في هل اتي علي الانسان حين وقد مختصة

بالفعل

بالفعل فكذا هل لكنها لما تطفلت علي همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا راته في حيزها تذكرت عهودا
بالحمي وحنت الي الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في
حيزها تسهلت عنه ذاهلة قوله فيعمل فيها يعني ان هذا حقه وقاعدته اذا لم
يكن كالجز منها فلا يرد النقض بلام التعريف لانها كالجز ولا بلام الابتدا علي القول
بانها خاصة بالاسما يل بالمبتدا كما عليه جماعة ابن الحاجب لان لام الابتدا وان
لم تكن كالجز اذ تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها جاءت علي خلاف القاعدة
وحق ما يختص بالاسما ان يعمل العمل الخاص بالاسما وهو الجر وقد لا يعمل
ذلك كان واخواتها قوله فيعمل فيها يعني ان هذا حقه وقاعدته اذا لم يكن كالجز
منها فلا يرد النقض بالسين وسوف وتا التانيث الساكنة وادوات التحضيض
وحق المختص بالافعال ان يعمل العمل الخاص بها وقد لا يعمل ذلك كنواصب المضارع
وسمي الاسم اسما لسموه علي اخويه هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون انما
سمي اسما لانه سمة اي علامة علي مسماه قوله وهو المصدر اي اصله المصدر لما
وسيبويه يسميه فعلا وحدثا وحدثانا قوله وسمي الفعل فعلا الخ انما ياتي علي قول البصريين
ان المصدر اصل للفعل قوله لان المصدر الخ اي وانما سمي المصدر فعلا لان المصدر
اي اللفظ المخصوص الذي مدلوله فعل الفاعل فقوله هو فعل الفاعل لم يقصد به
بيان المصدر الذي هو اصل الفعل بل بيان مدلوله الذي بسببه سمي المصدر فعلا
ويجوز ان يكون قصده بيان المصدر لكن علي تقدير مضاف اي الذي هو اي مدلوله
فعل الفاعل فحذف المضاف فانفصل الضمير وارتفع قوله حالة واحدة هي السكون
بالنسبة الي التنوين والجر بالنسبة الي المضاف اليه قوله نزلت ثانيتهما منزلة تا
التانيث مما قبلها وجه التنزيل والشبه بينهما ان عجزه يحذف في الترخيم كما يحذف
فيه تا التانيث ويصغر صدره كما يصغر ما قبلها قوله وهو كلمتين نزلت ثانيتهما
منزلة تا التانيث مما قبلها اي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها ولا يخفي
عليك ان هذا التعريف لا يتناول نحو معدي كرب لان اخر الكلمة الاولي ليس مفتوحا
ولا نحو سيبويه علي لغة من بناه لان اخر الكلمة الثانية لم يجر عليه اعراب فتامل
وفي ادخال المركب المزجي في المركب نظر لان المركب هو الذي دل جزؤه علي جز معناه
وليس هذا كذلك لانه علم ولا شي من الاعلام كذلك لان العلم من قسم الاسم الذي
هو قسم من المفرد نعم تتصف الاعلام بذلك باعتبار اصلها المنقولة عنه مجازا
قوله ملازم حالة واحدة وهي الفتح يستثني منه ما اذا كان اخر الجز الاول يا نحو معدي